الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/الثلاثاء

٤ جمادى الثاني١٤٣٩ / ٢٠فبراير ٢٠١٨

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	٤
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٨
حقوق الإنسان في العالم	٢١

هيئة حقوق الإنسان

عام / رئيس هيئة حقوق الإنسان يلتقي وزيرة الخارجية الهولندية

المصدر: جريدة واس الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alhayat.com/Edition/Print/27015841/السعودية-تشارك-في-اجتماع--حقوق-الإنسان--بالقاهرة

التقى معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه بالهيئة اليوم، معالي وزيرة الخارجية ووزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي بمملكة هولندا سيخريد كاخ.

وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية وبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ، كما ناقش الجانبان العلاقات التي تربط البلدين الصديقين وسبل دعمها خاصة في مجال حقوق الإنسان.

واستعرض العيبان ما تشهده المملكة من تقدم وتطور في جميع المجالات وخاصة مجال حقوق الإنسان، التي تحظى بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي العهد الأمين - حفظهما الله - .

انتقدوا ضعف إنجازات "الهيئة" وغياب الإستراتيجية والآليات

شوريون: منابر مغرضة تستغل حالات فردية للإساءة لحقوق الإنسان بالمملكة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.okaz.com.sa/article/1616763/محليات/شوريون-منابر-مغرضة-تستغل-حالات-فردية-للساءة-لحقوق-الانسان-بالمملكة

فارس القحطاني (الرياض) @faris377

انتقد أعضاء في مجلس الشورى أمس (الإثنين) هيئة حقوق الإنسان، مشيرين إلى أن عددا من الموضوعات التي تطرق لها تقريرها السنوي كانت وصفية إنشائية.

وقال الدكتور عبدالله الأنصاري: رغم مضي أكثر من 8 سنوات على صدور الأمر السامي بالبدء في برنامج نشر حقوق الإنسان بالمملكة وتثقيف العامة بهذه الحقوق، إلا أن الهيئة تعمل دون إستراتيجية واضحة، ودون آليات للقيام بعملها وتطبيق مهماتها في مجال الثقافة الحقوقية الإنسانية.

وأشار الأنصاري، وعبدالله المعطاني إلى صدور مرسوم ملكي في 1437/6/5 بتعديل المادة 15 لتحويل نظام موظفي الهيئة من الخدمة المدنية إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، إلا أن التقرير لم يشر إلى أية خطوة اتخذت بهذا الاتجاه، إضافة إلى أن 60% من موظفي الهيئة من حملة الشهادة الثانوية، فيما هي تعاني من عدم قدرتها على استقطاب الكفاءات المتميزة من المواطنين، وكذلك تعاني في الوقت ذاته من تسرب كفاءاتها.

وتخيف الدكتورة فاطمة القرني أن بعض المنابر الإعلامية المحسوبة علينا ساهمت -بوعي أو دون وعي- في التسويق لتصورات خاطئة عن حقوق الإنسان لدينا، مستغلة بعض الحالات الفردية التي لم تراع حتى حقوق أصحابها وهي تعرض قضاياها بأسلوب استعراضي فج وجارح!

وتساءل الدكتور عبدالرحمن هيجان عما حققته جولات الهيئة في السجون ودور التوقيف، وهل أثمرت هذه الجولات عن تغيير أو تحسين لبيئة السجون ودور التوقيف، مشيرا إلى أن التقرير لم يشر إلى أي شيء بهذا الخصوص، إنما اكتفى بذكر جولاته وزياراته.

وطالب عبدالله العجاجي هيئة حقوق الإنسان بالعمل على فتح قنوات للتواصل مع المهتمين في القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان من أفراد ومؤسسات مجتمع مدني، بما يعزز المشاركة المجتمعية وفي سرعة إنهاء تلك القضايا، بدلا من تداولها في مواقع التواصل الاجتماعي.

من جانبها، قالت الدكتورة جواهر العنزي إن عدد العمليات الإرهابية التي حصلت في المملكة تقدر بـ800 واقعة بين عامي (1979 ـ 2017)، تسببت في استشهاد 333 رجل أمن، إضافة إلى نحو 3007 من الضحايا، فيما بلغ عدد الإرهابيين الهالكين نحو 695 إرهابيا. وعلى الرغم من أن أي عمل إرهابي هو سلب لكافة الحقوق الإنسانية، إلا أن المملكة كانت هي الأولى في حفظ حقوق التقاضي للمتهمين والمتورطين في الأعمال الإرهابية، كما عملت على إنشاء مركز للمناصحة لمن يرجى عودته لجادة الصواب، وهذه من الأمور التي يجب أن تنشر على مستوى العالم لإبراز أن المملكة هي الأولى والسباقة في مثل هذه الأمور.

بدوره، طالب الدكتور محمد العقلا والدكتور أيوب الجربوع بإدخال مواد دراسية عن حقوق الإنسان في المدارس والجامعات لتثقيف النشء بهذه الحقوق، وأن تعمل الهيئة مع وزارة التعليم على إيجاد برامج جامعية في هذا الشأن تمنح درجة البكالوريوس في تخصص حقوق الإنسان.

وأكد الدكتور فيصل آل فاضل أن تعمل الهيئة على مراجعة الأنظمة القائمة وإعادة النظر فيها بما يتوافق مع حفظ حقوق الإنسان، وكذلك شغل الوظائف الشاغرة لديها التي تبلغ نسبتها 30%، وكذلك زيادة عدد العاملين في الإدارة القانونية، خصوصا أنه لا يوجد بها سوى قانونيين اثنين فقط.

ولفت الدكتور ناصح البقمي إلى أن اللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالبشر رصدت 9 حالات فقط خلال سنة التقرير، وتساءل: أين اللجنة عن عمليات التسول المنظمة، والاتجار بالتأشيرات للعمالة الوافدة، إضافة إلى عضل الفتيات.

وأخيرا، طالب الدكتور عبدالله الأنصاري الهيئة بأن تسارع برفع الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تمهيداً لإقرارها.

رفع الإنفاق على البحث العلمي

أكد مجلس الشورى على ضرورة دعم جهود مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بما يمكنها من الارتقاء بمستوى كم ونوع مخرجات منظومة البحث العلمي، والتطوير التقني، والنشاط الابتكاري في القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال التخطيط الشامل للنشاطات والعمليات كافة في هذه المنظومة، والتعاون والتنسيق بما يكفل تكامل الأدوار بين القطاعات المعنية، وتفعيل الإجراءات الكفيلة بنقل التقنية وتوطينها. وطالب بدعم جهود المدينة لرفع الإنفاق على البحث العلمي بما لا يقل عن 2.5% من إجمالي الناتج المحلي لتعزيز دوره في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

ودعا المجلس المدينة إلى التوسع في برامج التعاون العلمي والتقني مع المؤسسات العالمية الرائدة واستقطاب وتوطين الكفاءات البحثية العالمية المميزة، وتبني برامج علمية لاستقطاب الباحثين، مثل «الاتصال العلمي، والباحث الزائر، والتفرغ العلمي»، وغير ذلك من البرامج التي تقوي أواصر العلاقة بين المدينة والجامعات، وتعزز فرص تبادل المعلومات والخبرات.

كما دعا إلى حث الجهات في القطاعين العام والخاص على استثمار منتجات المدينة وخبراتها، وتكليف بيت خبرة متخصص لإجراء دراسة تقويمية للشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية)، إضافة إلى دعم إجراء دراسات لتطوير وسائل اقتصادية مناسبة لمعالجة المياه داخل الوحدات السكنية وإيجاد وحدات تبريد هواء مائية غير تقليدية لترشيد استهلاك المياه والطاقة.

محطات تحلية تستخدم الطاقة المتجددة

طالب مجلس الشورى المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بإنشاء محطات تحلية صغيرة على طول الشواطئ، ومحطات تنقية على ضفاف السدود، تستخدم فيها الطاقة المتجددة، داعيا إلى سرعة الانتهاء من بناء وتطوير مشروع أنموذج وحدة الطاقة الشمسية مع الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة بهذا الخصوص، وتعميمه على جميع محطات التحلية بعد التأكد من تحقيق أهدافه التشغيلية والاقتصادية. كما طالب المجلس المؤسسة بعد الاستماع إلى وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للعام المالي 1436/1437، بتقييم خطتها الاقتصادية التنموية بعيدة المدى للانتقال من تحلية المياه المالحة إلى تطوير وتوطين صناعة التحلية.

إشادة بدور «الاستخبارات» في تأمين الوطن

طالبت لجنة الشؤون الأمنية بمجلس الشورى في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس رئاسة الاستخبارات العامة بإعداد تقاريرها السنوية القادمة حسب متطلبات المادة 29 من نظام مجلس الوزراء، والإسراع في تطوير خطتها الإستراتيجية ومراجعة سياسة العمل لديها بما يخدم أهدافها، والعمل على رفع كفاءة ومهنية الكوادر البشرية للرئاسة من حيث الاستقطاب والتدريب.

وناقش مجلس الشورى أمس (الإثنين) برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ تقرير اللجنة بشأن التقرير السنوي لرئاسة الاستخبارات العامة للعام المالي 1437/1438.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش، ثمن عدد من أعضاء المجلس الجهود التي تقوم بها رئاسة الاستخبارات العامة بتوجيهات ودعم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين، في حماية أمن واستقرار المملكة العربية السعودية، من خلال كفاءات بشرية ونظم وبرامج عمل متطورة لصد كل المحاولات التي تستهدف بلادنا وقوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

كما تناول الأعضاء في مداخلاتهم موضوعات عدة تضمنها التقرير، هدفوا من خلالها إلى تحسين مستوى الأداء وتعزيز الجهود المبذولة من رئاسة الاستخبارات العامة.

وفي نهاية المناقشة، وافق المجلس على منح اللجنة مزيدا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إليه في جلسة قادمة.

إنشاء نظام تتبع إلكتروني للأدوية

أكد مجلس الشورى على هيئة الغذاء والدواء القيام بمهماتها المتعلقة بإجازة الفسح للأدوية والمنتجات الصحية من المنافذ ومسؤولية تتبعها حتى مستودع المستورد، وعلى بقية الجهات إكمال اللازم كل في مجال اختصاصه، استنادا إلى المادة الـ5 والمادة الـ20 من نظام الهيئة، والعمل على سرعة إنشاء نظام تتبع إلكتروني للأدوية.

وطالب المجلس بعد الاستماع إلى وجهة نظر اللجنة الصحية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للهيئة للعام المالي 1437/1438، بإلزام المنشآت الطبية بالإبلاغ عن الحوادث المرتبطة بالأجهزة والمنتجات الطبية والمؤثرة على سلامة المرضى والعاملين، والإسراع في توظيف كوادر وطنية على الوظائف الشاغرة في مجال التفتيش الميداني.

كما طالب الهيئة بتضمين تقاريرها القادمة تصنيف الموظفين من حيث المؤهلات والتخصصات العلمية، وكذلك نسبة العنصر النسائي ونسبة السعودة، ونتائج ما تقوم به من دراسات وبحوث، والتنسيق مع وزارة الصحة والجهات الصحية الأخرى في متابعة توفر مختص في الهندسة الطبية الحيوية لمراقبة الاستخدام الآمن للأجهزة الطبية في المستشفيات الحكومية والخاصة.

تطبيق منهجية التشغيل الذاتي في «المواصفات»

طالب مجلس الشورى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بدراسة تطبيق منهجية التشغيل الذاتي لمعرفة مدى ملاءمة إمكانية اعتمادها على مواردها لتسيير أعمالها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في المنظومة الوطنية للجودة، ورفع مستوى مشاركة هذا القطاع في فحص السلع والمنتجات المستوردة والمصنعة محليا سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير.

كما طالب المجلس في قراره الهيئة بالعمل على إصدار المواصفات القياسية اللازمة لما يتم استيراده أو تصنيعه محليا لاستخدامات مشاريع توليد الطاقة الشمسية والهوائية وغيرهما من مصادر الطاقة البديلة للمملكة.

وصوت المجلس أمس (الإثنين) على توصيات اللجنة بعد الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس للعام المالي 1437/1438.

• عكاظ" تنشر أبرز مضامين التقرير السعودي للقضاء على • التمييز ضد المرأة"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.okaz.com.sa/article/1616767/محليات/عكاظ-تنشر-أبرز-مضامين-التقرير-السعودي-للقضاء-على-التمييز-ضد-المرأة

مريم الصغير (الرياض) @Maryam9902

تناقش لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (cedaw) التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في جنيف، الثلاثاء القادم (27 فبراير الجاري)، تقرير السعودية (الثالث والرابع) لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بحضور وفد سعودي يترأسه رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، ويضم عدداً من السيدات من أعضاء مجلس الهيئة، وقياديات نسائية ذوات التأهيل العالي والخبرات المتنوعة في أجهزة الدولة، إضافة لبعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الجزء الخاص بالمجتمع المدني.

وأوضح مدير هيئة النشر والإعلام في هيئة حقوق الإنسان محمد المعدي لـ«عكاظ»، أن مناقشة التقرير تأتي في إطار التزامات السعودية التعاهدية وتعاونها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، مبينا أنه تم تقديم التقرير إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (cedaw) في عام 2016 بمقر الأمم المتحدة في جنيف، وتم تحديد موعد المناقشة أمام اللجنة خلال الدورة (69) التي يمتد عملها في الفترة من 19 فبراير وحتى 19 مارس القادم.

وأكد أن التقرير يعكس أبرز الإنجازات والتدابير التشريعية التي قامت بها السعودية في الفترة التي تلي تقديم تقريريها (الأول والثاني) عام 2008 وحتى تاريخ تقديم تقرير عام 2016، كما يعكس التطورات المتسارعة التي حدثت في مجال حقوق المرأة والرد على ما أوردته اللجنة من توصيات في ملاحظاتها الختامية على التقريرين (الأول والثاني).

ولفت إلى أن التقرير السعودي اعتمد على منهجية ترتكز على تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، والمشاورة الوطنية الواسعة مع مؤسسات المجتمع المدني والأفراد المختصين والمهتمين بمجال المرأة، ليعكس الجهود المبذولة في تنفيذ أحكام الاتفاقية، مراعين في ذلك مبدأ الأولوية، إضافة إلى التدرج والشمولية، وارتكاز هذه البرامج والسياسات على أنظمة المملكة والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي أصبحت طرفاً فيها، والتوصيات الصادرة عن اللجان المعنية بتنفيذ الاتفاقيات. وقال إن التقرير يوضح الجهود التي تقوم بها السعودية للمضي قدماً في سبيل تمكين المرأة من كافة حقوقها مع الالتزام بما فرضته شريعتنا الاسلامية، التي تكفل المساواة التكاملية العادلة بين الجنسين، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم، (فالمرأة لها ذمة مالية مستقلة، وأهلية قانونية كاملة، تكفل لها حرية التصرف، وممارسة شؤونها باستقلالية تامة).

وذكر المعدي أن التقرير استعرض إسهام المرأة السعودية في صناعة القرار الوطني، من خلال المشاركة في الحياة السياسية والعامة بتوليها مناصب قيادية مهمة في القطاعين الحكومي والأهلي، وكذلك عضوية 30 سيدة في مجلس الشورى، إضافة إلى حقها في الانتخاب، والترشح لعضوية المجالس البلدية، وفوزها بعدد من المقاعد في الانتخابات البلدية، كما تحظى المرأة بالدعم والتشجيع اللازم والمستمر حيث تضمنت «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» أنها تعد عنصراً مهماً من عناصر القوة للاقتصاد الوطني، إذ تشكل ما يزيد على (50%) من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين، والعمل مستمر على تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا.

وبين المعدي أن التقرير احتوى أيضا المتغيرات العصرية والتطورات التنموية المتلاحقة التي تشهدها المملكة في إطار رؤيتها الوطنية 2030م التي تعمل على إجراء إصلاحات واسعة تشمل جميع المجالات والمستويات بما فيها البُنى التشريعية والإدارية والقضائية وغيرها كما تم افتتاح العديد من الكليات والمعاهد النسائية واستحدثت تخصصات جديدة مثل الهندسة والقانون والسياحة وغيرها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إلزام الجهات الحكومية بالإفصاح عن الفساد والحد من ظاهرة الرشوة

الشورى يطالب بمعالجة أسباب تزايد حالات تجاوز نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1663262

الرياض - عبدالسلام البلوي

قرر مجلس الشورى إلزام الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالإبلاغ عن حالات الفساد التي تكتشفها بحكم الاختصاص والإفصاح عن المعلومات والوثائق والمستندات كافة المتعلقة بها وربطها بقاعدة البيانات الوطنية المشتركة، كما طالب اليوم الثلاثاء بمعالجة أسباب تزايد حالات تجاوز نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية واقتراح ضمانات للحد من ذلك، وفق الملحوظات التي لدى الهيئة، ودعا المجلس الجهات الحكومية التي تصدرت قائمة الأكثر تقديماً للبلاغات التي تتعلق بالرشوة ضدها، إلى محاربة هذه الظاهرة والحد منها ومعالجة وضعها الداخلي، بالتنسيق مع هيئة مكافحة الفساد.

وكانت" الرياض" قد انفردت بتفاصيل التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد الذي كشف عدم التزام الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بالإفصاح والإبلاغ عن حالات الفساد التي تكتشفها والمعلومات والوثائق والمستندات، مما أدى إلى عدم تمكن الهيئة من بناء قاعدة المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد وتصنيفها، وتحديد أنواعها، وتحليلها، وعدم تمكنها بشكل كبير من تنفيذ الأوامر السامية الصادرة بنشر ما يتم اكتشافه من حالات الفساد، وبالتالي صعوبة إعداد تقارير دقيقة لتقويم وضع النزاهة والفساد في المملكة وفقاً للمادة ١٤ من تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

واتضح للجنة الهيئات الرقابية فيما يخص جهود الهيئة في التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود المشروعات التنموية الكبرى، أن نسبة المشروعات الي وجد بها مخالفات وتجاوزات تنطوي عليها شبهات فساد هي ٣١% وفيما يخص مخالفات نظام المشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية فقد بلغت نسبة المشروعات التي وجدت بها مخالفات ٤٥% كما لم يتبين للهيئة وجود ٢٤% بدون مخالفات أو تجاوزات من إجمالي المشروعات التي وقفت عليها الهيئة في المرحلة الأولى من الرقابة منذ بداية عمل البرنامج، وترى اللجنة الشورية أن ذلك قد يعزى إلى وجود ثغرات في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، يمكن سوء استعمالها، إضافة إلى عدم تطبيق الجهات الحكومية للنظام على الوجه الأمثل.

وقد سبق لمجلس الشورى مطالبة الهيئة بدراسة واقع الفساد في القطاع الخاص، خاصة في القطاعات المصرفية والتمويلية والتأمين والمقاولات، ومدى تأثيره على القطاع العام، حينما أقر توصية للجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في الحادي عشر من شهر رمضان الماضي ، مؤكداً أن الفساد في القطاعات الكبرى مثل المصارف والتمويل والتأمين والمقاولات، له أثر مباشر على الفساد في القطاع العام، وقد يكون من أحد أهم مسبباته، وحث المجلس الهيئة على إنشاء مؤسسات وجمعيات غير حكومية متعددة الأغراض لمكافحة الفساد وحماية النزاهة، كما دعاها إلى التركيز على مسببات الفساد ومعالجتها وإجراء الدراسات المسحية لجميع الظواهر واقتراح الحلول الإدارية والنظامية، ووافق الشورى على تشكيل لجنة عليا برئاسة هيئة مكافحة الفساد وعضوية الوزارات ذات العلاقة، الداخلية، العدل، المالية، التعليم، الإعلام،

الاقتصاد والتخطيط، التجارة والاستثمار، والجهات الرقابية الأخرى، تعنى بتكثيف وتنسيق جهود المملكة لتعزيز مكانتها في المؤشرات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي من أهمها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية.

• حساب المواطن" يوضح كيفية تقديم اعتراض على قيمة الدعم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1663258

الرياض - واس
أوضح برنامج حساب المواطن كيفية تقديم اعتراض على قيمة الدعم، في حال كان لدى أحد المستفيدين اعتراض على قيمة الدعم المقدم له خلال دورة الدفع.

وبيّن البرنامج أنه يُمكن للمستفيد تقديم الاعتراض عبر الدخول إلى البوابة الإلكترونية للبرنامج على الرابط www.ca.gov.sa , ثم اختيار"حالة الدفعات وتقديم الاعتراض" من الصفحة الرئيسية، والضغط على أيقونة "تقديم اعتراض على الدفعة الحالية"، حيث سيتم التعامل مع الطلب خلال فترة السماح التي تمتد لثلاثة أشهر بعد كل دورة دفع.

وأضاف البرنامج، أنه يتم إتاحة أيقونة الاعتراض على مبلغ الدفعة في البوابة الإلكترونية، بعد خمسة أيام من كل دورة دفع، وفي حال قبول طلب الاعتراض، يتم صرف قيمة الدعم المستحقة بأثر رجعي عن الشهر محل الاعتراض.

وأشار البرنامج، إلى أنه في حال كانت الدفعة ناقصة أو صفر، فإن ذلك يعود إلى أسباب منها، تجاوز الدخل الشهري للمستفيد للحد المانع للدعم، أو عدم إفصاحه عن الدخل أو المصدر الصحيح للدخل، أو عدم أهلية أحد التابعين.

وأكد "حساب المواطن" بأنه يتم إجراء مراجعة دورية في كل دورة دفع، للتحقق من توافق بيانات المستفيدين المُفصح عنها في البوابة الإلكترونية، مع البيانات الرسمية المسجلة لدى الجهات الأخرى عبر الربط الإلكتروني المُنفذ معها، لافتًا إلى أنه في حال عدم تطابق البيانات، فيتم التواصل مع المستفيدين لإشعارهم بضرورة تحديث بياناتهم، كما يتم تقييم أهليتهم وقيمة الدعم المستحقة وفق البيانات الرسمية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التوجيهية للبرنامج، وتجنب توجيه الدعم لغير مستحقيه.

• التدريب التقني" يواصل صيانة منازل أسر الشهداء وذوي الدخل المحدود بنجران

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1663264

نجران - واس
تواصل الإدارة العامة للتدريب التقني والمهني بمنطقة نجران، ممثلة ممثلة بالكلية التقنية، والمعهد الصناعي الثانوي عبر فريق برنامج الصيانة التطوعية، العمل في صيانة مساكن أسر شهداء الواجب وأسر ذوي الدخل المحدود بنجران، الذي تم إطلاقه مؤخراً إلى جانب الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمنطقة، ومؤسسة سليمان الراجحي الخيرية.

وأكد مدير عام التدريب التقني والمهني بمنطقة نجران، سعيد بن أحمد آل جبار، أن هذا البرنامج يحظى بدعم واهتمام المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني كصيانة تطوعية مجانية تسهم في تلبية احتياجات أسر شهداء الواجب وأسر ذوي الدخل المحدود بالمنطقة كأحد جوانب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ، مبيناً أن البرنامج يحمل الوعي بقيمة التطوع كأحد مقومات رؤية المملكة ٢٠٣٠ وقيم التكافل الاجتماعي وبناء الثقة وتعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة والعمل وفق آلية مهنية منظمة تضمن الدقة في العمل والسرعة في الإنجاز والتعاون مع أسر شهداء الواجب وأسر ذوي الدخل المحدود.

المملكة تنضم إلى الجمعية الدولية للمؤتمرات والملتقيات "ICCA"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1663267

الرياض - واس
أعلن البرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات، انضمام المملكة العربية السعودية، للجمعية الدولية للمؤتمرات والملتقيات ICCA، وتفعيل عضويتها في الجمعية ، تزامناً مع الملتقى السعودي لصناعة الاجتماعات المنعقد حالياً بمركز الملك فيصل للمؤتمرات، بفندق الانتركونتيننتال بالرياض، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني رئيس اللجنة الإشرافية للبرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات.

وأكد المدير التنفيذي للبرنامج المهندس طارق العيسى، أن انضمام المملكة في هذه الجمعية الدولية سيسهم -بمشيئة الله- في زيادة قدرات المملكة من أجل استقطاب فعاليات دولية تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية في المملكة، بما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، وزيادة أعداد سياحة الأعمال القادمين إلى المملكة تنفيذا لأهداف البرنامج واختصاصاته.

وعدّ هذه الخطوة دعما قوياً للبرنامج وخططه الطموحة في العمل على أن تكون المملكة وجهة رائدة مميزة لإقامة الاجتماعات والمؤتمرات والدولية لتوافر الكثير من المقومات الجاذبة لانعقاد فعاليات الأعمال فيها، مما تشكله هذه الفعاليات من دور كبير في بناء العلاقات مع الدول، وتعزيز قنوات التواصل والتبادل التجاري، ونقل المعرفة والابتكار في جميع المجالات، إضافة إلى إثرها القوي على قطاع السياحة والسفر في المملكة، وإبراز مكانة المملكة إقليمياً ودولياً.

من جانبه أبان نائب رئيس الجمعية خوان خوزيه، أن العضوية ستعمل على رفع كفاءة التسويق لاستقطاب اجتماعات ومؤتمرات الجمعيات والمنظمات والاتحادات الدولية لتقام في المملكة، والاستفادة من قواعد المعلومات المتوفرة لدى الجمعية، التي ترصد حركة تلك الفعاليات على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي وخصائصها وسبل جلبها، والتعرف على البرامج التطويرية والدورات التدريبية ذات العلاقة باستقطاب فعاليات الأعمال، وتسويق المملكة كوجهة دولية ومحلية لإقامة المؤتمرات والاجتماعات، وتوطيد العلاقات مع قادة صناعة الاجتماعات الدولية، ومواكبة التطورات على المستوى الدولي، انسجاماً مع رؤية ٢٠٣٠ .

١٠٠ ألف ريال أتعاب محاماة تتحملها الدولة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=330460&CategoryID=5

المراكز: نجلاء الحربي، يمن لقمان، الوطن

أنصفت وزارة العدل المحامين المرشحين لترافع أمام القضاة عن المتهمين العاجزين عن دفع أتعاب المحامين، والموقفين على إثر قضايا كبيرة، بحيث تكون تلك الأتعاب على نفقة الدولة، وذلك بتحديد الحد الأعلى والأدنى لأتعاب المحامين في تلك القضايا، بحيث لا يتجاوز مبلغ أتعاب المحامي في الجلسة الوحدة ٥ آلاف ريال كحد أعلى، و٣ آلاف ريال كحد أدنى، على ألا يتجاوز المبلغ في جميع الجلسات مئة ألف ريال.

وتضمنت الآلية أنه في حال تعدد المتهمين في القضية الواحدة فيتقاضى المحامي المندوب ٥ آلاف ريال عن المتهم الأول كحد أعلى و٣ آلاف ريال كحد أدنى، ومبلغ ألفي ريال عن كل متهم آخر في الجلسة الواحدة كحد أعلى، وألف ريال كحد أدنى، وألا يتجاوز جميع ما يتقاضاه ١٥٠ ألف ريال، وإذا لم يتم فتح الجلسة لسبب عائد لغير المحامي فيستحق نصف المبلغ المحدد للجلسة، وإذا كانت القضية خارج مدينة مقر مكتب المحامي فيصرف له مبلغ ألف ريال عن الجلسة الواحدة.

قوائم مقترحة

قال مدير الإدارة العامة للمحاماة فواز التميمي: إن الإدارة تعد قوائم مقترحة للمحامين المرشحين للترافع عن المتهمين في الجرائم الكبيرة في كل منطقة، ويتم تحديثها سنويا، وتكون معتمدة من وكيل الوزارة.

وأشار إلى تشكيل لجنة في وزارة العدل بقرار من الوزير، لترشيح المحامين للترافع في مثل هذه القضايا برئاسة مدير الإدارة العامة للمحاماة، وعضوية كلٍّ من مستشار شرعي من وكالة الشؤون القضائية، ومستشار نظامي من وكالة الأنظمة والتعاون الدولي، وممثل من الإدارة المالية.

وأضاف: تتلقى اللجنة الطلب الوارد من المحكمة بندب محام للترافع عن المتهم قبل موعد الجلسة بوقت كاف، وعلى اللجنة البت فيه خلال ٥ أيام من تسلمه، ثم ترشح محاميا من القوائم المعدة من الإدارة العامة للمحاماة، وتبعثه للمحكمة قبل موعد الجلسة بما لا يقل عن خمسة أيام.

طلب كتابي

بين مدير الإدارة العامة للمحاماة الشروط التي يجب أن تتوافر في المحامي المندوب وهي: أن يكون مقيدا في جدول المحامين الممارسين، عدم صدور عقوبة تأديبية بحقه، ألا ترد عليه ملاحظات من المحكمة المختصة.

ولفت التميمي النظر إلى أن المحامي المندوب لا يقبل اعتذاره عن الاستمرار في القضية إلا بطلب كتابي للجنة، يرسل خلال مدة لا تقل عن عشرة أيام من موعد الجلسة، موضحا فيه سبب الاعتذار، وعليه حضور الجلسات إلى أن تبت اللجنة في طلبه.

وأفاد بأن إدارة المحاماة تحرر عقدا بينها وبين المحامي المندوب لتولي القضية وفق نموذج يعد وفق هذه الآلية، مضيفا أن لوزارة العدل الحق في إنهاء التعاقد مع المحامي المندوب، إما بطلب من القاضي ناظر القضية، أو بخطاب من المتهم مرفقة فيه المبررات، ويكون احتساب الأتعاب للمحامي وفق ما أنجزه.

جرائم كبرى

أشاد المحامي والمستشار القانوني نواف النباتي بالآلية الجديدة، مبينا أنه في السابق كان نظام الإجراءات الجزائية الصادر عام ١٤٣٥ يذكر فيه أن المتهم يمكن أن يطلب محاميا على نفقة الدولة، لكن كانت الآلية غير محددة، ولم تكن هناك لجنة سوى تراحم للعناية بالسجناء، وكانت الآلية التي تستخدم قيام اللجنة بإرسال القضية للمحامي، وفي حالة قبوله أو رفضه يبلغ لجنة تراحم بذلك دون أن يدفع أي مقابل للمحامي، موضحا أن تحديد الحد الأعلى لأتعاب المحامي تعتبر بادرة

إيجابية من قبل الوزارة، وإذا كان خارج مقر إقامة المحامي فتتكفل الدولة بتذاكر السفر، وأكد أن القضايا الكبرى تشتمل على الاتجار بالمخدرات وتهريبها، وعلى جرائم الإرهاب والقتل وغيرها.

محاكم المملكة تصدر ٢٠٥٠ حكماً لدعاوى نفقة وحضانة الشهر الماضي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1663280

الرياض - واس
فصلت محاكم المملكة في ٢٠٥٠ قضية نفقة وحضانة خلال شهر جمادى الأولى المنصرم، بواقع ٩٣ قضية يوميًا، تنوعت بين دعاوى زيادة نفقة، تنفيذ حكم في نفقة، وطلب حضانة، وغيرها من القضايا.

وبلغت الأحكام الصادرة في دعاوى زيادة النفقة، ٥٩ حكمًا، فيما بلغت أحكام دعاوى السكن للزوجة والأولاد ونحوهم ممن تجب نفقتهم ١٥٣ حكماً، بالإضافة إلى إصدار المحاكم لـ١٧٨٦ حكماً لطلبات النفقة خلال الشهر المنصرم، إلى جانب ٥٢ حكماً صدرت في دعاوى أخرى متعلقة بالنفقة والحضانة.

واتّخذت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، جملةً من القرارات والتعديلات والإجراءات التي تدعم الأم الحاضنة، التي تهدف في أساسها إلى حماية الأسر من التشتت بعد الانفصال، وتسهيل وتسريع الإجراءات التي قد تتسبب في تعطيل مصالح الأبناء والأمهات الحاضنات.

وتصدرت محاكم منطقة مكة المكرمة القائمة بـ٨٤٢ حكمًا، تليها محاكم منطقة الرياض بـ٤٠٧ أحكام، ثم المنطقة الشرقية بـ٢٧١ حكمًا، ثم منطقة المدينة المنورة بـ١٣٤ حكمًا، فيما جاءت منطقة القصيم في المرتبة الخامسة بـ١١٣ حكمًا، تليها منطقة جازان بـ٧١ حكمًا، ثم منطقة عسير بـ٦٨ حكمًا، ثم منطقة تبوك بـ٣٧ حكمًا، وأصدرت محاكم منطقة الجوف ٣٢ حكمًا، تليها منطقة الحدود الشمالية بـ٢٤ حكمًا، ثم منطقة الباحة بـ٢١ حكمًا، ثم منطقة حائل بـ٢٠ حكمًا، فيما سجلت منطقة نجران أقل الأحكام في المناطق في نفس الفترة بـ١٠ أحكام.

وكان المجلس الأعلى للقضاء، قد حسم أحقية الأم بإثبات حضانة أبنائها دون حاجتها إلى رفع دعوى قضائية في محاكم الأحوال الشخصية بذلك في الحالات التي يثبت عدم وجود خصومة أو نزاع بينها وبين والد المحضونين، وهو الرأي الذي صدرت الموافقة بشأنه من معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني.

وتضمنت الإجراءات التي تدعم الأم الحاضنة، اعتماد التنفيذ الفوري لأحكام النفقة أو رؤية الصغير أو تسليمه لحاضنته مباشرة قبل اتخاذ الإجراءات النظامية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من نظام التنفيذ، كما يتم نظر قضايا الحضانة والزيارة في بلد الحضانة أو الزيارة المنصوص عليه في السند التنفيذي.

ضمن فعاليات ملتقى مكة الثقافي ١٤٣٩هـ

"هيئة الاتصالات" تطلق مبادرتها "الجرائم المعلوماتية خطورتها وعقوبتها"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1663275

الرياض - واس

أطلقت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ممثلة في فرعها بمنطقة مكة المكرمة، سلسة محاضرات مبادرتها (الجرائم المعلوماتية خطورتها وعقوبتها) ضمن فعاليات ملتقى مكة الثقافي ١٤٣٩هـ " كيف نكون قدوة؟" وذلك في مقر الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف، بحضور ١٦٠٠ طالب وطالبة من مختلف مراحل التعليم العام والكليات التقنية.

وقدم المستشار القانوني لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات صالح بن علي الربيعة، عرضاً مرئياً حول الجرائم المعلوماتية وأنواعها، ومخاطرها، وسبل الوقاية منها، وخطوات الإبلاغ عنها، مُستعرضاً نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

وتهدف الهيئة من المبادرة إلى رفع مستوى الوعي لدى الطلاب والطالبات في منطقة مكة المكرمة بكيفية الاستخدام الآمن للإنترنت، وتعريفهم بالمخاطر التي قد يتعرضون لها عند إساءة استخدامهم له.

يذكر أن هذه المبادرة، سيتم تنفيذها في جميع المناطق التعليمية بمنطقة مكة المكرمة تشمل (التعليم العام، التعليم الجامعي، المعاهد والكليات) باستخدام أساليب متعددة منها تقديم المحاضرات التوعوية التفاعلية، إرسال رسائل نصية (SMS) توعوية إلى المشتركين في خدمات الاتصالات بمنطقة مكة المكرمة، وعرض رسائل إعلامية توعوية على شاشات الملاعب الرياضية في المنطقة.

مركز الملك سلمان ينهي مشروع مقر الطوارئ في طاجيكستان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alhayat.com/Edition/Print/27500856/مركز-الملك-سلمان-ينهي-مشروع-مقر-الطوارئ-في-طاجيكستان

أنهى مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ٩٩ في المئة من مشروعه لإنشاء وتأهيل مقر تدريب لجنة الطوارئ والدفاع المدني في مدينة دوشنبيه بجمهورية طاجيكستان بكلفة ٩٩٧ ألف دولار أميركي، الذي وُقِع قبل أشهر عدة مع إحدى الشركات المتخصصة. ويتألف المشروع من مبنى من ثلاثة طوابق وقبو، جرى الانتهاء من جميع أعمال التشطيبات الداخلية للمبنى، فيما لا تزال أعمال التشطيبات الخارجية قائمة. ويهدف المشروع إلى تأهيل مقر لتدريب لجنة الطوارئ والدفاع المدني التابعة لحكومة جمهورية طاجيكستان ومنسوبيها من عسكريين ومدنيين، إضافة إلى عقد دورات للمستفيدين في المناطق التي تتعرض للكوارث حول مواجهتها وكيفية التعامل حال حدوثها. ويأتي ذلك في إطار المساعدات الإغاثية والإنسانية التي يقدمها المركز في طاجيكستان في مختلف مجالات العمل الإنساني.

٩٤,٥ في المئة من محال الذهب التزمت بـ "التوطين" وضبط ٤٩٤ مخالفة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alhayat.com/Edition/Print/27499538/94-5-في-المئة-من-محال-الذهب-التزمت-بـ-التوطين-وضبط-٤٩٤-مخالفة

وصلت نسبة التزام محال بيع الذهب والمجوهرات بتطبيق قرار التوطين إلى ٩٤,٥ في المئة، بحسب ما كشفت عنه ١١,٩٧١ جولة، نفذتها فرق تفتيش تابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، على المجمعات والمحال التجارية، بمشاركة جهات حكومية، لمتابعة القرار في مختلف مناطق المملكة.

وأوضح المتحدث باسم الوزارة خالد أباالخيل، أنه تم ضبط ٤٩٤ مخالفة على مستوى المملكة، منها ٧٦ في المئة مخالفات توطين، بينما بلغت نسبة المخالفات الأخرى ٢٤ في المئة من إجمالي المخالفات المضبوطة.

ودعا أباالخيل عملاء الوزارة إلى التواصل معها عبر مركز الاتصال على الرقم ١٩٩١١، أو عبر تطبيق «معاً للرصد» في الأجهزة الذكية، لتقديم الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات تطبيق القرار. ويأتي قرار توطين محال الذهب

والمجوهرات في إطار تفعيل برنامج التوطين في المناطق، الذي تتابعه وزارات الداخلية، والعمل والتنمية الاجتماعية، والشؤون البلدية والقروية، والتجارة والاستثمار، إضافة إلى إمارات المناطق، والأمن العام، والمديرية العامة للجوازات، ضمن قرارات التوطين الصادرة في وقت سابق، لتمكين المواطنين من فرص العمل.

يُذكر أن برنامج التوطين في المناطق، يهدف إلى إعداد الخطط وآليات التنفيذ المتعلقة بتوطين المهن في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بالتركيز على ممكنات كل منطقة، إضافة إلى تطبيق قرارات وبرامج التوطين، بما يضمن تمكين الشبان والفتيات من فرص العمل، وتعزيز التكامل بين جميع الجهات الحكومية والخاصة، لتطبيق وتنفيذ خطط التوطين المستهدفة، وإيجاد بيئة عمل لائقة ومستقرة، ووضع المحفِّزات والممكنات لتشجيع قطاع الأعمال في المنطقة، لتوطين فرص العمل المتاحة.

وزير العدل يعتمد آلية ندب المحامين لمتهمي الجرائم الكبرى

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alhayat.com/Edition/Print/27499540/وزير-العدل-يعتمد-آلية-ندب-المحامين-لمتهمي-الجرائم-الكبرى

اعتمد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني قراراً يتيح للمتهم، الذي ليس لديه القدرة المالية، في الجرائم الكبيرة، ندب محامٍ للدفاع عنه على نفقة الدولة، بحيث لا يتجاوز مجموع ما يتقاضاه المحامي ١٠٠ ألف ريال في جميع الجلسات.

وقال الصمعاني، في بيان صحافي أمس (الإثنين): «إن المحكمة تتجاوب مع طلب المتهم ندب محام للدفاع عنه، من خلال إجراءات عدة، منها إصدار قرار بقبول طلب المتهم، ثم إرسال خطاب إلى وزارة العدل لتحدد فيه موعد الجلسة لاختيار محام للدفاع عنه.»

وأضاف إن أتعاب المحامين المندوبين على نفقة الدولة تدفع وفق آلية تضعها الوزارة، «فيتقاضى المحامي خمسة آلاف ريال في حد أعلى، وثلاثة آلاف ريال في حد أدنى، في الجلسة الواحدة، بحيث لا يتجاوز مجموع ما يتقاضاه ١٠٠ ألف ريال في جميع الجلسات.»

وبين أنه في حال تعدد المتهمين في القضية الواحدة، «يتقاضى المحامي المندوب خمسة آلاف ريال عن المتهم الأول في حد أعلى، وثلاثة آلاف في حد أدنى، ومبلغ ألفين عن كل متهم آخر في الجلسة الواحدة في حد أعلى، وألف في حد أدنى، على ألا يتجاوز جميع ما يتقاضاه ١٥٠ ألفاً.»

وأشار إلى أنه إذا لم يتم فتح الجلسة، لسبب عائد إلى غير المحامي، «فيستحق نصف المبلغ المحدد للجلسة، وإذا كانت القضية خارج مدينة مقر مكتب المحامي فيصرف له مبلغ ألف ريال عن الجلسة الواحدة.»

من جهته، أوضح مدير الإدارة العامة للمحاماة فواز التميمي أن الإدارة تعمل على إعداد قوائم مقترحة للمحامين المرشحين للترافع عن المتهمين في الجرائم الكبيرة في كل منطقة، على أن يتم تحديثها سنوياً، مشيراً إلى تشكيل لجنة في وزارة العدل بقرار من وزير العدل، لترشيح المحامين للترافع في القضايا، برئاسة مدير الإدارة العامة للمحاماة، وعضوية كلٍ من مستشار شرعي من وكالة الشؤون القضائية، ومستشار نظامي من وكالة الأنظمة والتعاون الدولي، وممثل من الإدارة المالية.

وبين أن اللجنة تتلقى الطلب الوارد من المحكمة بندب محام للترافع عن المتهم قبل موعد الجلسة بوقت كاف، «وعلى اللجنة البت فيه خلال خمسة أيام من تسلمه، ثم ترشح محامياً من القوائم المعدة من الإدارة العامة للمحاماة، وتبعث به إلى المحكمة قبل موعد الجلسة بما لا يقل عن خمسة أيام.»

ونوه بالشروط التي يجب توافرها في المحامي المندوب، تتمثل بأن يكون مقيداً في جدول المحامين الممارسين، ولم تصدر عقوبة تأديبية بحقه، وألاَّ ترد عليه ملاحظات من المحكمة المختصة، مؤكداً أن المحامي المندوب لا يقبل اعتذاره عن الاستمرار في القضية إلا بطلب كتابي للجنة، يرسل خلال مدة لا تقل عن عشرة أيام من موعد الجلسة، موضحاً فيه سبب الاعتذار، وعليه حضور الجلسات إلى أن تبت اللجنة في طلبه.

ولفت إلى أن إدارة المحاماة تحرر عقداً بينها وبين المحامي المندوب لتولي القضية، وفق نموذج يعد وفق هذه الآلية، مضيفاً أن لوزارة العدل الحق في إنهاء التعاقد مع المحامي المندوب؛ إما بطلب من القاضي ناظر القضية وإما بخطاب من المتهم مرفقة به المبررات، على أن يكون احتساب الأتعاب للمحامي وفق ما أنجزه.

وأكد التميمي أن المحامي المندوب يجب أن يقدم للوزارة الشهادة المسلمة له من المحكمة، بموجب الفقرة (١) من المادة (٩٧) من اللائحة، عن كل جلسة، لصرف أتعابه، على أن تصدر اللجنة قراراً بما يستحقه المحامي من أتعاب.

ويحال إلى الإدارة المختصة لاستكمال إجراءات الصرف، موضحاً أن صرف الاستحقاق لا يسقط حق المتهم في تولي المحامي المندوب تقديم التماس إعادة النظر في الأحوال التي قررها النظام.

"النيابة" : ٤٣٤٥ قضية اعتداء على المال خلال جمادى الأولى

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alhayat.com/Edition/Print/27499430-النيابة---٤٣٤٥-قضية-اعتداء-على-المال-خلال-جمادى-الأولى

استحوذت قضايا الاعتداء على المال على ربع القضايا التي وردت إلى النيابة العامة، خلال شهر جمادى الأولى الماضي، مسجلة ٤٣٤٥ قضية، من أصل ١٧,٣٨١ تلقتها النيابة، تليها جرائم الاعتداء على العرض والأخلاق بنسبة ٢٣ في المئة، وكانت منطقتا الرياض ومكة المكرمة هما الأعلى في عدد القضايا، تليهما الشرقية.

وتساوى كل من قضايا الاعتداء على النفس والمخدرات والمؤثرات العقلية، خلال الشهر نفسه، بنسبة ٢١ في المئة، أما القضايا الوظيفية العامة فكانت نسبتها أربعة في المئة، والاقتصادية ثلاثة في المئة. واستحوذت القضايا التي صُنفت ضمن بند «أخرى» على نسبة مماثلة.

وجاءت منطقة الرياض في الصدارة من حيث عدد القضايا الواردة إليها، بنسبة ٣٢ في المئة، تليها مكة المكرمة بـ٢٣ في المئة، فالشرقية ١١ في المئة، وراوحت القضايا في المناطق الأخرى بين اثنين وخمسة في المئة (نجران، وعسير، وجازان، والقصيم، والمدينة المنورة، وتبوك، والجوف، وحائل، والحدود الشمالية).

أما القضايا التي تم إنجازها من مجمل القضايا الواردة فبلغت ١٨,٨٠٩ قضايا، والمحالة إلى المحاكم برفع الدعوى العامة ٨٩٨٨ قضية، وأما الإجراءات التي قام بها أعضاء النيابة العامة فكانت ٤٦١,٤٢١ إجراء.

من جانبه، قال المستشار القانوني سالم السالم لـ«الحياة»: «إن الاعتداء على المال تصدر، بحسب المؤشرات الإحصائية للنيابة العامة، وهذا الأمر يستدعي معرفة الأسباب ورصد الحلول، وتعريف الناس بالعقوبات، سواءً في ما يتعلق بالتزييف أم السرقة أم أية جريمة مالية أخرى»، مضيفاً أن «الخلافات المالية هي سبب ارتفاع المؤشر، وغالبيتها قضايا حقوق مالية». وفي ما يتعلق بقضايا الاعتداء على العرض والأخلاق، أبان السالم أن غالبيتها ناتج من وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصاً الابتزاز، فالمنصات أصبحت تعج بالفضائح، والقضايا تشهد تزايداً»، مؤكداً أهمية الوعي الذي اعتبره «واجباً على الجميع»، لافتاً إلى أن هناك من يستغل حسابات «تويترية» ويقابلهم أشخاص غير مدركين تماماً خطورة تلك الوسائل، ويجدون أنفسهم في قبضة الأمن بسبب استغلالهم من أشخاص آخرين.

يُذكر أن النيابة العامة أبانت في وقت سابق أن قضايا الاعتداء على المال لا تتعلق بحالات السرقة فقط، وإنما تتعداها إلى جرائم تزييف النقود، وقالت: «يعاقب على الجرائم المنصوص عليها في النظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود، سواء أرتكبت في داخل المملكة العربية السعودية أم خارجها، وكل من اشترك في اقتراف جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام الجزائي الخاص بالتزييف، سواء بالتحريض أم الإسهام أم المساعدة، يعاقب العقوبة ذاتها المقررة للجريمة». وأضافت النيابة أن «كل من قبل - بحسن نية - عملة مقلدة أو مزيفة ثم تعامل بها بعد علمه بعيبها يعاقب بالسجن مدة تصل إلى سنة، وأما من تعمد بسوء قصد تغيير معالم النقود المتداولة نظاماً داخل المملكة أو تشويشها أو تمزيقها أو غسلها بالوسائل الكيماوية أو إنقاص وزنها أو حجمها أو اتلافها جزئياً بأية وسيلة يعاقب بالسجن مدة تصل إلى خمسة أعوام، وبغرامة تصل إلى ١٠ آلاف ريال.»

المؤلف وحقوق الملكية الفكرية

من المهم بناء وعي قانوني مجتمعي يهتم بحقوق المؤلف ويحميها، خصوصا أننا نلاحظ حراكا كثيفا وإيجابيا نحو معارض الكتاب، قراءة وتأليفا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=36439

أصيل الجعيد

السرقة الفكرية هي مثل السرقة العادية تماما، إلا أنها أكثر منها سهولة وأصعب من ناحية تطبيق القانون عليها وتنفيذه، وأحيانا لا يدري المسروق عن السارق أبدا إلا بالصدفة.
كل بلد له إطاره العام وفكرته عن حقوق الملكية الفكرية، ومنها حق المؤلف، إلا أن المملكة دخلت في معاهدة WIPO لحماية حقوق الملكية الفكرية بشأن حق المؤلف، وهي معاهدة غير ذاتية التنفيذ، ويعني ذلك في القانون الدولي أن على الدول التي وقعت وصادقت على الاتفاقية أن تحدث التغييرات اللازمة في القانون المحلي ليواكب المعاهدة والأطر العامة

لها، مملكتنا المستنيرة خطت خطوات جادة وأصدرت القوانين المناسبة لتواكب عولمة التجارة العالمية، يبقى جانب الثقافة المحلية القانونية تجاه إشكالية السرقات الفكرية، مررنا بالمدارس والجامعات والمدارس ولم نسمع أبدا بهذا المصطلح.
الإنترنت حاليا جعل موضوع البحث العلمي مبتذلا جدا، وبالتالي يسهل على الطالب أو الباحث أو الشيخ في بعض الحالات أن يسرق سرقة فكرية مكتملة الجوانب، وعلى الجهات الإعلامية والتعليمية بالدولة أن تتنبه لهذا الوضع وتضع اللوائح المناسبة، وربما تغلظ العقوبات أكثر، وتشيع ثقافة حماية حقوق الملكية الفكرية بين الطلاب والباحثين والشيوخ كذلك !
الحملات التوعوية ضرورية لم أر في حياتي حملة واحدة لدينا بالمملكة لحماية حقوق الملكية الفكرية، مع تشجيعنا للقطاع الخاص ودعمنا الكبير للمخترعين والمؤلفين، فإننا كذلك نحتاج إلى أن نحمي أفكارهم، وإلا فإن المفكر أو المخترع سيتوجه المفكر لتسجيل البراءة أو توثيق كتابه في بلد آخر، في إشارة واضحة جدا لضعفنا القانوني تجاه هذه المشاكل، كذلك لا بد أن أشير إلى أن العدالة البطيئة عدالة ناقصة يشوبها العيب ومنها تنشأ ثقافة سلبية تدعو لعدم اللجوء للمحاكم أو اللجان القضائية، لأن رفع قضية يأخذ وقتا طويلا جدا غير مبرر تماما، وحتى بعد أخذ صاحب الحق للحق فهو لا يشعر بالنصر بقدر أنه أخيرا قد أخذت حقا لي! لذا عزيزي القارئ الباحث أدعوك لقراءة قانون حماية حقوق المؤلف السعودي قبل أن تقدم على شيء تندم عليه لاحقا، الذي تنص فيه المادة الثانية صراحة على المصنفات المتمتعة بالحماية، وهي المصنفات الأصلية مثل: «المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم، أيا كان نوع هذه المصنفات، أو طريقة التعبير عنها، أو أهميتها، أو الغرض من تأليفها مثل: المواد المكتوبة كالكتب، والكتيبات، كالمحاضرات، والخطب، والأشعار، والأناشيد، وما يماثلها، المصنفات التي تلقى شفهيا، المؤلفات المسرحية، والتمثيليات، والاستعراضات، ونحو ذلك من العروض التي تؤدى بالحركة، أو بالصوت أو بهما معا لتذاع..... إلخ»، وأرجو الرجوع إليها على الإنترنت لاستكمال بقية المصنفات .
على الجانب الآخر لو عرجنا على الشريعة الإسلامية لوجدنا السرقة ولها شروطها التي لا تنطبق على السرقة الفكرية، فهل هذا يعني أنها ليست سرقة؟ كلا، بل تعتبر سرقة، فالتقنين حق من حقوق ولي الأمر، وهناك قواعد عامة في الشريعة تنطبق على حالة السرقة الفكرية كقاعدة «لا ضرر ولا ضرار»، والسرقة تسبب ضررا ماليا بالمؤلف غير المعنوي، حتى لو خرج أحدهم في برنامج ما وتلا شفاهة تاريخا ما، روي بطريقة معينة في كتاب ما فهو في حكم هذا القانون مخالف، فالتاريخ كلٌّ يرويه بطريقة معينة، وهذه الطريقة هي الحق الذي يحميه القانون، وهو ما يجعل منا بشرا تختلف أفكارنا وطرائقنا، وأخيرا فمن المهم بناء وعي قانوني مجتمعي يهتم بحقوق المؤلف ويحميها، خصوصا أننا مؤخرا نلاحظ حراكا كثيفا وإيجابيا نحو معارض الكتاب، قراءة وتأليفا، من جميع الأعمار، وعلى وزارة الإعلام والتعليم تقع مهمة كبيرة في هذا الجانب، وتذكر عزيزي القارئ أنه حتى هذا المقال محمي حسب قانون حقوق المؤلف السعودي فلا تحاول نسخ شيء منه!

توقيع اتفاقية بناء القدرات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٠ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1663268

الرياض - سعيد المبارك
وقّع وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبد الرحمن الفضلي اليوم، عقد اتفاقية مشروع بناء القدرات والخدمات ذات الصلة من أجل إدارة متكاملة وتنمية مستدامة لقطاع المياه في المملكة، في إطار رؤية٢٠٣٠ مع المنسق المقيم للأمم المتحدة ، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمملكة الدكتور آشوك نيجام.

وأوضح المهندس الفضلي في تصريح له عقب التوقيع، أن هذه الاتفاقية تهدف إلى تصميم إدارة شاملة لموارد المياه، وتطوير نظام لإدارة متكاملة لإمداد المائي، وإنشاء نظام شامل للمراقبة المخزون المائي، بالإضافة إلى عدة مجالات تعنى بالاستدامة المائية وتعزيز كفاءة وجودة الخدمات بقطاع المياه.

من جانب آخر، بين وكيل الوزارة لشؤون المياه الدكتور فيصل السبيعي، أن من ضمن أهداف الاتفاقية تقييم آثار التغير المناخي لمعرفة تلك الآثار وسبل الاستفادة منها وطرق تحييد مخاطرها، ودراسة مصادر الطاقة التي يمكن استغلالها من مصادر المياه الجوفية (الطاقة الهيدرو حرارية، الطاقة الجيو حرارية)، وتعزيز برامج التوعية المائية والتثقيف لاطلاع المجتمع على الموقف المائي وأهمية المحافظة على الموارد المائية وتنميتها وحمايتها وترشيد استخدامها، بالإضافة إلى تعزيز القدرات الفنية والتنظيمية لوزارة البيئة والمياه والزراعة فيما يتعلق بإدارة وتنمية موارد المياه وإمداداتها في المملكة لكل ما يخدم المستفيدين ويحقق الأمن المائي والرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

يذكر أن توقيع الاتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يأتي وفقاً للاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة عام ١٩٧٤م.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ -
٢٠ فبراير ٢٠١٨م

http://www.alriyadh.com/1663118

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
٤ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ -
٢٠ فبراير ٢٠١٨م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8414